

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
-قسم الحقوق-

السنة الدراسية 2026/2025

السنة الثانية - ماستر - قانون قضائي
امتحان التأسيسي الاول
مقياس الخبرة القضائية

الإجابة النموذجية

السؤال الأول (10 ن)

1. عرف ما يلي:

-**الخبرة القضائية:** الخبرة القضائية هي إجراء تحقيق فني يُعهد به القاضي إلى شخص مختص (يُسمى الخبير) للاستعانة برأيه في مسائل تقنية أو علمية أو فنية لا تدخل في نطاق التخصص القانوني للقاضي، وذلك من أجل تنوير المحكمة وتمكينها من الفصل في القضية بناءً على أسس واقعية وعلمية فنية تقنية دقيقة.

- **الخبير القضائي:** الخبير القضائي هو شخص مختص فنياً وتقنياً في مجال محدد (مثل الطب، الهندسة، المحاسبة، أو علم النفس)، يُكلفه القاضي بتقديم رأي فني متخصص في مسألة معينة استعصى على المحكمة فهمها بجوانبها العلمية المجردة.

2. أبرز خصائص الخبرة القضائية:

- وسيلة إثبات خاصة للمحكمة: يلجأ القاضي لإثبات وقائع بالاستعانة بخبراء تقنيين وفنيين في مجال تخصصهم.
- وسيلة ذات صفة فنية: الهدف منها هو تنوير القاضي بشأن وقائع تحتاج تحقيقات فنية رأي مختص من قبل فني أو تقني على دراية مثل الاختصاصات الطبية.
- الخبرة القضائية ذات صفة قضائية: اللجوء إلى الخبرة القضائية يقرر من طرف السلطة القضائية أما بطلب من الخصوم أو بقرار من القاضي نظراً لحاجة الدعوى لذلك.
- الخبرة القضائية إجراء اختياري: سواء ما تعلق ببندب الخبير أو الأخذ بتقرير الخبرة أذ يُعد تقرير الخبير وسيلة إثبات يستأنس بها القاضي، لكنها غير ملزمة له؛ فللقاضي "سلطة تقديرية" في الأخذ بالتقرير أو طرحه إذا وجد فيه نقصاً أو عيباً. غير أنه ملزم بها إذا تعلق الأمر بمسألة تقنية فنية بحته لا يمكن الفصل فيها إلا بالاعتماد على رأي مختص.
- الخبرة القضائية إجراء تبعي: يفترض لطلب الخبرة القضائية وجود نزاع قائم تساهم الخبرة في حسمه فهو من إجراءات الإثبات.

• **الخبرة القضائية وسيلة تقدير الدليل:** فهي إجراء يتطلب الإلمام بمعلومات فنية تقنية لإمكان استخلاص الدليل منها فهي تقوم على رأي الخبير وتقديره فيها

3. أنواع الخبرة القضائية: اذكر أنواع الخبرة القضائية (ذكر فقط دون تعريف)

1. الخبرة القضائية 2. الخبرة القضائية المضادة 3. الخبرة القضائية الجديدة 4. الخبرة القضائية التكميلية
5. الخبرة القضائية الاستشارية 6. الخبرة القضائية الاتفاقية.

السؤال الثاني (5 ن) - كيف يتم تعيين خبير القضاء المسجل في القائمة -

تم تعيين الخبير القضائي في التشريع الجزائري من ضمن جدول الخبراء المعتمدين

1. - القيد في جدول الخبراء القضائيين (التسجيل المسبق)
يعد القيد في الجدول الوطني للخبراء القضائيين، الذي تشرف عليه وزارة العدل، هو المسار الأساسي.
يتطلب ذلك توفر مجموعة من الشروط وتقديم ملف إداري وفني، ثم أداء اليمين القانونية.
شروط القيد الأساسية وقد ذكرت في المرسوم التنفيذي 310/95:

- الجنسية: أن يكون المترشح جزائري الجنسية.
- المؤهلات: حيازة شهادة جامعية أو مؤهل علمي معترف به في التخصص المطلوب.
- الخبرة المهنية: تقديم ما يثبت ممارسة نشاط مهني في التخصص المطلوب لمدة 7 سنوات في الاختصاص التقني المسجل فيه
- السيرة والسلوك: التمتع بحسن السيرة والسلوك، وألا يكون قد ارتكب وقائع تتنافى مع ممارسة هذه الوظيفة، ويتم التأكد من ذلك عبر صحيفة السوابق القضائية. وأن لا يكون قد عزل من مهنته.
- اليمين القانونية: بعد القبول، يؤدي الخبير اليمين القانونية أمام الجهة القضائية المختصة، ليصبح بعدها "مساعداً للقضاء".
- يتم تعيين الخبير من قبل القاضي أو المحكمة بموجب مقرر قضائي حكم أو قرار يأمر بإجراء الخبرة. يحدد هذا المقرر مهمة الخبير والأجل المحدد لإنجازها.
- من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب: يمكن للقاضي أن يأمر بالخبرة من تلقاء نفسه، أو بناءً على طلب أحد الخصوم إذا رأى ضرورة لذلك.
- الاختيار من الجدول: يختار القاضي الخبير من القائمة المعتمدة لديه في دائرة اختصاصه، مع مراعاة الاختصاص النوعي.

السؤال الثاني (5 ن) - كيف يتم تعيين خبير القضاء غير المسجل في القائمة -

- يجوز للقاضي (سواء تلقائياً أو بناءً على طلب الخصوم) تعيين شخص متخصص غير مقيد في جدول الخبراء المعتمدين إذا اقتضت الضرورة ذلك، مثل عدم توفر التخصص الدقيق في القائمة الرسمية أو في حالات الاستعجال القصوى. وعلى الرغم من أن الخبير غير مقيد إلا أن القاضي يلتزم بالتأكد من التخصص العلمي و السيرة والسمعة كما يجب على الجهة القضائية أن تذكر في حكمها صراحةً أن الخبير غير مسجل في قائمة الخبراء.
- شرط أداء اليمين القانونية (إجراء جوهري) هذا هو الركن الأساسي لقبول خبرة غير المقيدين؛ حيث يجب على الخبير الاستثنائي أداء اليمين القانونية أمام القاضي أو الجهة القضائية التي عينته قبل مباشرة مهامه. بصيغة اليمين يتعهد فيها بأداء المهمة الموكلة إليه بالدقة والأمانة والحياد.
- الأثر القانوني: إذا لم يثبت أداء الخبير لليمين في التقرير أو في ملف الدعوى، يُعد تقريره باطلاً شكلاً.